جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات الصباحية

(المصارف التجارية ودورها في تمويل النشاط السياحي في العراق)

تقدم به الطالب
(علاء طاهر سالم)
الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية كجزء من متطلبات نيل
درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف
م. جنان سليم هلال

٢٠١٨ م ١٤٣٩ هـ

الآية القرآنية

"بسم الله الرحمن الرحيم"

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك

أنت العليم الحكيم"

صدق الله العلي العظيم

الإهـــــداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار
إلى من أحمل أسمه بكل أفتخار
أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار
أبي العزيز
إلى ملاكي في الحياة .. ودعوتي في النجاة .. نبع الحنان .. وملكة الجنان
إلى من كان دعائها سر نجاحي .. وحنانها بلسم جراحي
أمي الحبيبة
إلى سندي في شدتي .. وبهم اقوى على دنيتي
أخوتي ألاعزاء

الشكر والتقدير

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد و آله الطيبين الطاهرين ..

ويعد من دواعي سروري بعد الانتهاء من انجاز البحث بحول الله وتعالى وقوته ، أن اتقدم بجزيل الشكر و الأمتنان الى الاستاذة الفاضلة المشرفة (جنان سليم هلال) لما قدمتهُ من آراء وافكار قيمة وتوجيهات سديدة وبناءة فضلا عن تواصلها الدائم في اثناء مسيرة الكتابة مما اضفى عليه أسس الرصانة العلمية السليمة متمنياً لها دوام الصحة والعافية والتوفيق

الباحث

" المقدمة "

يعتبر العراق بما يحويه من إمكانات سياحية هائلة كونه بلد المقدسات والحضارة وبلد الرافدين لذلك يتمتع بالعديد من المقومات وإمكانية الجذب السياحي الهامة ، فهو مؤهل أكثر من أي بلد أخر للارتقاء بمستوى السياحة ، إذا ما توفر الدعم والتمويل اللازم لذلك ، علاوة على ذلك فان تغير البيئة الاقتصادية المحلية والوطنية وتوجه الحكومة نحو خصخصة المشاريع الاستثمارية ومنها مشاريع السياحة ، أدى إلى ظهور مشاكل التمويل واضطر أصحاب هذه المشاريع إلى البحث عن سبل جديدة للتمويل ، وظهرت الحاجة إلى الحصول على القروض من جهات التمويل المختلفة وخصوصا المؤسسات المصرفية .

إن من مصلحة أصحاب المشاريع السياحية الحصول على القروض والخدمات المصرفية الأخرى بأقل كلفة ممكنة ، ولكن من مصلحة المصارف منح القروض وتقديم الخدمات لغرض الحصول على الأرباح المجزية ، ومن هنا يتضح أهمية دور المصارف في دعم وإسناد القطاع السياحي ، فهي تقوم بدورها المطلوب في الاقتصاد وذلك من خلال التشجيع على الادخار وتوفير الأموال اللازمة لتمويل الفرص الاستثمارية في القطاع السياحي والقطاعات الأخرى ، ولاشك إن ذلك يؤثر في زيادة الطلب على الخدمات السياحية وغيرها ، ويستدعي إقامة العديد من المشاريع الساندة كالبنى الارتكازية مثل (الطرق والجسور والصحة والماء والكهرباء .....) والأساسية لخدمة الأغراض السياحية مثل (الفنادق والمطاعم والمتنزهات ...) وجميع الفعاليات السياحية الأخرى .

أهمية البحث :
تتلخص اهمية البحث في دور المصارف التجارية من خلال تمويل القطاع السياحي الذي من شأنه ان يساهم في نمو الدخل الوطني وتنميته امراً ضرورياً في الوقت الحاضر
مشكلة البحث :
تتمثل مشكلة البحث في إن معظم المصارف التجارية العاملة في العراق لا تعطي لعملية تمويل المشاريع الاستثمارية للقطاع السياحي أية أهمية ، إضافة إلى ذلك إن معظم المصارف في العراق لا تزال تمارس الوظائف المصرفية التقليدية والتي كان بالإمكان أن تعمل في رحاب عمليات الصيرفة الشاملة ، بحيث تنوع في خدماتها المصرفية وبالتالي تساهم بشكل اكبر في تفعيل قطاع السياحة من خلال توفير التمويل اللازم لمنشاته المتنوعة لذا يحاول الباحث تسليط الضوء على هذه الاهمية البالغة للنشاط الاقتصادي في العراق من خلال الاعتماد استمارة الاستبيان تبرز الواقع الحقيقي لنشاط السياحي في العراق .

فرضية البحث :
ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها :
١. الخدمات المصرفية التي تقدمها معظم المصارف في العراق مازال يسيطر عليها طابع العمل المصرفي التقليدي .
٢. يفضل معظم المستثمرين في القطاع السياحي اللجوء إلى المصارف التجارية للحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم السياحية .
٣. إن حجم التمويل ودرجة الدعم والإسناد الذي يقدمه القطاع المصرفي التجاري في العراق ، هو دون المستوى المطلوب على الرغم من أهمية المشاريع في تنمية الاقتصاد الوطني .
هدف البحث :
يمكن إجمال هدف البحث بما يلي :
١. تقديم دراسة نظرية حول المصارف التجارية العاملة في العراق وقدرتها على تمويل النشاط السياحي وسبل الارتقاء لهذا الدور .
٢. بيان معنى السياحة وأنواعها وأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني
هيكلية البحث :
تتضمن هيكلية البحث حول جانب مهم وهو الجانب النظري الذي اعتمد على التحليل على ما هو متوفر من كتب وإطريح علمية ومجلات وبحوث متعلقة بموضوع البحث فضلا عن شبكة الانترنت ، ومن اجل تغطية موضوع البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث
حيث تناول المبحث الأول مفهوم المصارف التجارية وتطورها التاريخي ونشأتها ومصادر تمويلها ، أما في المبحث الثاني فتناول مفهوم السياحة والسائح ، وأنواع وخصائص والعوامل المؤثرة في السياحة ، أما في المبحث الثالث فقد تناول مصادر التمويل ودورها في دعم المشاريع السياحية إضافة إلى أهمية المنشآت السياحية ومشاكل تمويل الاستثمار السياحي .

المبحث الأول

" أطار نظري في المصارف التجارية "

أولا: مفهوم المصارف التجارية :

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع وفتح الائتمان ، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائض وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الاموال ، وعلى الرغم من إن البنوك التجارية لاعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار إلا أنها تتسم بصفات معينه تميزها عن غيرها من الوسطاء . (سامر جلدة ،٢٠٠٩،ص١٤)

وتعرف المصارف التجارية بأنها مؤسسات تعمل في الدين والائتمان من خلال الحصول على ديون من الغير تمثل التزامات عليه تظهر في جانب الخصوم من الميزانية العمومية للبنك التجاري ويقدم مقابلها وعودا بالدفع عن الطلب أو بعد اجل قصير في شكل أثمان وإقراض الغير يمثل حقوقا له تدخل في جانب الأصول من الميزانية العمومية . (محمد عزت ، ص ١٠٩)

وترجع اهمية البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي الى الدور الذي تلعبه في تسيير المعاملات في الاقتصاد ، وفي التأثير على عرض النقود ، فهي لأتقبل ودائع الأفراد فقط لتقوم بدور الوسيط المالي في نقلها فوائض القطاعات الاقتصادية التي تحتاجها فيما يعرف بالوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز (الوظيفة التحويلية) ولكن تقوم هذه النوعية من النقود بخلق السيولة في الاقتصاد بتكوينها ودائع وهمية عن طريق خلق التزامات جديدة عليها لتساهم في تكوين جانب هام من السيولة النقدية في الاقتصاد فيما يعرف بالنقود المصرفية ، وذلك في إطار الوظيفة النقدية لهذه النوعية من البنوك التي تنفرد بالقيام بها على باقي وحدات الجهاز المصرفي في معناه الواسع الذي يشتمل على البنوك التجارية وبنوك الأعمال والاستثمار والبنوك المتخصصة . (محمد عزت ، ص ١٠٩)

ثانيا : نشأة المصارف التجارية :

ترتبط نشأة البنوك تاريخيا بنشأة وتطور الإنتاج الرأسمالية فمنذ القرن السادس عشر كان تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الأمريكية على البلدان الأوروبية العامل الحاسم لنشأة الرأسمالية التجارية وهي أول مرحلة مرت بها الرأسمالية على أنقاض النظام الإقطاعي في أوروبا ، ثم عرفت طريقة الإنتاج الرأسمالي من خلال تراكم رأس المال في مراحله التاريخية المختلفة أي من رأس المال التجاري الى رأس المال الصناعي الى رأس المال المصرفي سيطرته الاحتكارية على الصعيدين القومي والمحلي ، وكانت البنوك

الأولى بنوكا لمبادلة العملات أي بنوك للصرف ثم بدا البنك في مرحلة متقدمة في التعرف على النقود المودعة لدية بحرية واخذ يقرض منها لمن يريد وكانت تلك خطوه هامة في تطور الائتمان ، وبذلك نشأت البنوك الحديثة وذلك عندما توفر شرطا قيامها : وهما الاحتفاظ بودائع الإفراد ، ثم الاقتراض من هذه الودائع. (شبكة الانترنت ،www.pua.edu.eg/puasite)

التطور التاريخي للبنوك التجارية : (شبكة الانترنت ، المصدر نفسه)

١. كبار التجار : قام كبار التجار بدور البنوك في تلقي ودائع الأفراد ، وذلك لشهرتهم وثقة الأفراد بهم كما كانوا يساعدون بأموالهم في تنشيط التجارة ومعاونة التجار ، وكانت وظيفة كبار التجار تنحصر في حفظ الودائع مقابل شهادات تمنح للمودعين تثبت حقهم في الوديعة.

٢. المرابون : وهم فئة من الأفراد يتخصصون في منح القروض من أموالهم الخاصة لمن يحتاج إليها مقابل عمولة كبيرة جدا ، فالمرابي يستخدم أمواله الخاصة لإقراض الآخرين ويتقاضى مقابل هذه الخدمة مبلغا من النقود يسمى الربا .

٣. الصياغ : وهم تجار المعادن النفيسة وخاصة الذهب ، وفي البداية كان الأفراد يقصدون الصاغة بقصد الكشف عن عيار النقود المعدنية ، وبعد ذلك تطور الأمر فكانوا يبيعون العملات المعدنية من كل الأنواع ، ثم بدا الأفراد يثقون في هؤلاء التجار ويدعون أموالهم لديهم للحراسة في مقابل شهادات الإيداع ، وبذلك جمعوا الى جانب مهنتهم الأصلية وهي الصياغة مهنة أخرى وهي أعمال الصرافة والصرف .

٤. البنوك التجارية : ظهرت البنوك التجارية لتجمع بين كافة الوظائف السابقة بيانها ، فهي تحرس ودائع العملاء وتقوم بأعمال الصرف والصرافة وتمنح القروض ولكن ليس من أموالها الخاصة بل من ودائع العملاء ، كما أنها تقرض لتقترض وكانت قادرة على خلق الودائع .

وهكذا حلت البنوك التجارية محل كافة الأشكال السابقة وقضت عليها تماما وقد اثر التطور التاريخي للبنوك التجارية على طبيعتها وعلى عملياتها من حيث : (شبكة الانترنت، المصدر نفسه)

أ- الصفة التجارية : تكونت البنوك الحديثة على أيدي التجار وفي خدمة التجارة وخاصة الخارجية.

ب- طبيعة وظائفها : نشأت البنوك الحديثة عندما قبلت ودائع العملاء ، أي حينما أصبحت مدينة لها بقيمتها ، أي أنها نشأت على أساس الاقتراض من العملاء والتعهد بالدفع فيما بعد ، ثم خطت خطوة أخرى عندما بدأت تقرض من هذه الودائع وبهذا جمعت بين عمليتي قبول الودائع والاقتراض معا أي جمعت بين قبول الودائع والاقتراض وهكذا نشأت البنوك التجارية وجمعت بين وظيفتين أساسيتين : الوظيفة الأولى هي الوظيفة النقدية والتي تمثل في تزويد الجماعة بالنقود وتنظيم تداولها فيها عن طريق قبول الودائع ومنح القروض وخلق الودائع وإصدار النقود الورقية.

والوظيفة الثانية فهي الوظيفة التمويلية وتتمثل في توفير رؤوس الاموال وتنظيم تداولها عن طريق تقديم رؤوس الاموال للمشروعات وبخاصة رأس المال المعد لتأسيس المشروع أو تنميته.

ثانيا : وظائف المصارف التجارية (رشاد العطار،٢٠١٠،ص٧٤,٧٣,٧٢) : يمكن تقسيم وظائف المصارف التجارية الى نوعين :
أ- تقليدية
ب- وظائف حديثة
الوظائف التقليدية القديمة التي يقدمها المصرف التجاري يمكن إجمالها في النواحي التالية:
١. قبول الودائع بمختلف أنواعها وتتألف من :

أ- ودائع لأجل : وهي الوديعة التي تودع لدى المصرف التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع المصرف.
ب- تحت الطلب (الحساب الجاري) : وهي الودائع التي تودع لدى المصارف دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للمصرف ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع .

ت- تحت إشعار : وهي الوديعة التي لايمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار المصرف فترة زمنيه متفق عليها.

١. توظيف موارد المصرف التجاري على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال المصرف وهي الربحية والسيولة والضمان .

- ونظرا لاتساع أعمال المصارف التجارية وزيادة نشاطها فقد تغيرت النظرة للمصرف من مجرد مكان لتجميع الاموال وإقراضها إلى مؤسسة كبيرة تهدف الى تأدية الخدمات المصرفية للمجتمع وزيادة تمويل المشاريع التنموية في الدولة فقد أدى ذلك إلى الازدهار الاقتصادي والحد من البطالة والعمل على وقف التضخم المالي ورفع مستوى المعيشة لدى الفرد وهذا كله أدى إلى ظهور وظائف حديثة للمصرف التجاري التي ستجمل في الوظائف التالية :

١. تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية لنيل ثقتهم بالمصرف.
٢. المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى .
٣. المساهمة في دعم وتمويل المشاريع السكنية .
٤. تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء .
٥. شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء .
٦. إصدار خطاب ضمان .
٧. تحويل العملة للخارج .
٨. إصدار الشيكات السياحية .
٩. فتح اعتمادات مستندية .
١٠. تأجير الخزائن الحديدية للعلاء .
١١. خدمات البطاقة الائتمانية (credit card).
١٢. خدمات الكمبيوتر الحديثة .
١٣. شراء وبيع العملات الأجنبية والعربية.
١٤. شراء وبيع الشيكات الأجنبية .
١٥. إدارة أعمال وممتلكات العملاء .
١٦. البنك الآلي (Auto Bank).

ثالثا: مصادر تمويل المصارف التجارية (رشاد العطار ، المصدر نفسه ،ص٧٤) : تنقسم المصادر التي تحصل عليها أي مؤسسه مالية الى مصدرين رئيسيين وهما :

أ- المصادر الداخلية ويعني بها أموال المصارف الخاصة

ب- المصادر الخارجية ويقصد بها الودائع والحسابات الدائنة التي تودع لدى المصرف التجاري على الاموال .

أولا: المصادر الداخلية (أموال المصرف الخاصة) : وتتكون أموال المصرف الخاصة من العناصر التالية :

أ- رأس المال المدفوع : ويتكون رأس المال المدفوع من الاموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات أو زيادات قد تطرأ عليها في المستقبل ،وهذا يمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك للأسباب التالية

٢. لان المصرف لايتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار .

٣. صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح اكبر على المساهمين الأوائل في للمصرف.

- ومع ذلك فيجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة منهم .

أ- الأرباح المحتجزة :تعتبر الارباح جزء من حقوق المساهمين وتتخذ الارباح المحتجزة أشكالا عديدة تشمل مايلي :

٢. الاحتياطيات (رشاد العطار ،المصدر نفسه ،ص٧٥,٧٦,٧٧,٧٨) : في أي مؤسسة مالية يقتطع مبلغ معين من صافي الارباح لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له المصرف في المستقبل ، وتقسم الاحتياطيات في المصرف التجاري الى الأقسام التالية :

أ- احتياطي إجباري (قانوني) : وهو نسبة مئوية يقتطعها المصرف كل عام من صافي أرباحه ، وبشكل إجباري (قانوني) وفي الغالب تكون هذه النسبة ١٠% ويبقى المصرف يقتطع هذه النسبة حتى تعادل القيمة الاسمية لأسهم المصرف (أي حتى يساوي الاحتياطي القانوني رأس المال المدفوع بالكامل) ، والاحتياطي القانوني يطلب وسيلة للوقاية من أية خسارة قد تنتج عن قيام المصرف بعملياته المختلفة .

ب-احتياطي اختياري : وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه وبشكل اختياري وذلك بان يقتطع نسبة معينه من صافي أرباحه كل عام كاحتياطي اختياري تودع لدى البنك المركزي وذلك من اجل تحقيق هدفين رئيسيين :

١. تدعيم المركز المالي للمصرف وكسب ثقة المتعاملين .

٢. لمواجهة أي خسارة طارئة تواجه المصرف زيادة على الاحتياطي القانوني كانخفاض قيمة الأصول وغيرها .

ت-الاحتياط العام : وهو احتياط أخر يقتطعه المصرف من صافي أرباحه وبنسبة معينة وذلك لمواجهة أي خسائر يتعرض لها المصرف زيادة على الاحتياطي القانوني والاختياري .

٣. المخصصات : وتستخدم المخصصات في تعديل الأصل لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول ، ومن أمثلة المخصصات مخصص ديون مشكوك فيها ، مخصص ضرائب مخصص استهلاك.

٤. الارباح المدورة : وهي الارباح غير الموزعة حيث يقتطع المصرف جزء من أرباح المصرف للتوزيع (بعد خصم الاحتياطات والمخصصات) على شكل أرباح مدورة وغير موزعة يستطيع المصرف توزيعها على حملة الأسهم متى شاء .

ثانيا: المصادر الخارجية : والمصادر الخارجية تتمثل في الاموال التي يحصل عليها المصرف التجاري من خارج نطاق أمواله الخاصة وتشمل المصادر الخارجية مايلي :

أ- الودائع :وتعتبر الودائع من أهم مصادر المصرف التجاري هذا وتنقسم الودائع في المصرف التجاري الى قسمين رئيسيين هما :

ب-الودائع المحلية

ت-الودائع الأجنبية

الودائع المحلية : يقوم المصرف التجاري بفتح الحسابات التالية للعملاء :

١. الودائع تحت الطلب(الحسابات الجارية): وتتمثل هذه الحسابات في الاموال التي يودعها الأفراد والهيئات في المصارف التجارية ،وهذه الحسابات يقوم البنك بفتحها دون قيد أو شرط ويستطيع العميل السحب منها أو الإيداع في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للمصرف، وهنا لا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الحسابات ولكن هناك بعض المبالغ التشجيعية يقوم البنك بإضافاتها إلى حسابات العملاء الجارية بين فترة وأخرى.

٢. الودائع لأجل : وهي مبالغ يودعها العملاء لدى المصارف التجارية ولأجل متفق عليه مع المصرف والودائع لأجل نوعان:

أ- ودائع لأجل :تستحق بتاريخ معين (لسنة أو سنتين مثلا) وهذا النوع من الودائع لايجوز السحب منه جزئيا أو كليا إلا بعد انقضاء الأجل المحدد لإيداعها ، هذا ويدفع البنك فائدة على هذه المبالغ تتراوح عن كتابة هذه المادة بين ٧% - ٩%

ب-ودائع لأجل خاضعة لإشعار : وهي مبالغ تودع لدى المصارف التجارية ولايتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة زمنية متفق عليها عند الإيداع كأسبوع أو شهر مثلا وبالمقابل يدفع المصرف التجاري فائدة على هذه الودائع الخاضعة لإشعار.

ت-حسابات التوفير : تشابه هذه الحسابات مع الودائع خاضعة لإشعار من حيث الإجراءات التي تتبع في السحب والإيداع وحجم الوديعة والمبلغ المصرح بسحبه في كل مرة ، وفي هذا النوع من الودائع يعطي المتعامل دفتر توضح فيه إيداعاته ومسحوباته وما له من فائدة على رصيده

ب. الودائع الأجنبية : وتتكون من الأتي :

١. ودائع البنوك خارج القطر المعني.
٢. ودائع غير المقيمين : وهم الأشخاص الذين يملكون حسابات في مصارف بلدان لايقيمون بها .

ب. البنك المركزي كمصدر خارجي من مصادر تمويل المصرف التجاري : يعتبر البنك المركزي الممول الأول والأخير للمصارف التجارية حيث يقدم المصرف المركزي الاموال للمصارف التجارية إذا ما احتاجت الى ذلك بالإضافة إلى قيامه بالأعمال التالية :

١. تقديم القروض والسلف: يقدم المصرف المركزي قروضا وسلف لمساعدة المصارف التجارية على تلبية حاجياتها من السيولة النقدية وكذلك يدعم ويساهم المصارف التجارية في تمويل المشاريع الإنمائية في الدولة .
٢. إعادة الحسم : يقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية للمصارف التجارية مقابل فائدة معينه ، تقل نوعا ما عن نسبة الفائدة التي تتقاضاها مع العملاء .

ت. القروض من المصارف الاخرى (كمصدر من مصادر التمويل الخارجي) : تلجا المصارف التجارية أحيانا إلى الاقتراض من بعضهم البعض لغرض تمويل عملياتهم الاستثمارية ، إلا أن هذه الطريقة لا ينظر إليها بعين الارتياح نظرا لما تعطيه هذه الطريقة من ضعف مالي للمصرف المقترض ، إضافة إلى هذا المصدر غير مضمون نسبيا نظرا لان ظروف البنوك متشابه نوعا ما مما يجعل جميع المصارف تحتاج الى أموالها الأمر الذي يجعلها غير مستعدة لإقراضها ، فتلجا المصارف أخيرا إلى البنك المركزي كمقرض أخير .

المبحث الثاني
"مفاهيم عامة في القطاع السياحي"

أولا : مفهوم السياحة :

وهي نشاط أنساني علمي إداري موجه نحو الأفراد والجماعات ،يساهم في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي للبلد ، فهو غير مقتصر على الترفيه والتسلية ، وإنما يتعدى ذلك إلى الاستفادة من المعالم الدينية والحضارية والاثريه للبلد والاطلاع على تاريخه وحضارته وتطوره . (رحاب حسين جواد ، إدارة الجودة الشاملة في القطاع السياحي ،٢٠٠٢)

كما عرفت لجنة خبراء عصبة الأمم المتحدة بأنها مجموعة من الظواهر والأنشطة البشرية التي يقوم بها عدد من الأشخاص إلى أماكن خارج إقامتهم الدائمة لأغراض غير متعلقة بتحقيق ربح مادي. (هيئة السياحة ، النشرة السياحية ، العدد ٣ ، العراق ، ١٩٩٩)

ثانيا : أنواع السياحة :

يمكن التمييز بين أشكال السياحة فيما يتعلق بأي بلد كما يأتي :

١. السياحة المحلية : وتشمل الأشخاص المقيمين في البلد المعني المسافرين داخل هذا البلد فقط .
٢. السياحة الوافدة : وتشمل الأشخاص غير المقيمين المسافرين في البلد المعني .
٣. السياحة الخارجية : وتشمل السكان المسافرين إلى بلد أخر. (خربوطللي ، صلاح الدين ،٢٠٠٢، ص١,١٧)

- أما أنواع الأنشطة السياحية :

١. السياحة الثقافية : يهدف السائح من خلالها إلى التعرف على أشياء جديدة عن تاريخ الشعوب أو السياحة الأثرية ، وتراوح معدل بقاء السائح في الموقع التاريخي مابين ٣-٥ أيام على أن يتخلل هذه الأيام زيارات يومية إلى مواقع أثرية قريبة من محل الإقامة . (خربوطللي ، صلاح الدين ،٢٠٠٤،ص ٢٠,٢١)

وهناك العديد من الأشكال التي تتضمنها نذكر منها :

أ- سياحة الاهتمامات الخاصة : وتعتمد على اهتمامات معينة للسائحين يمكن أن تتضمن الطبيعة أو الثقافة أو التاريخ أو مواضيع أخرى تقدم في بيئة محلية
ب- سياحة الشباب : تجد هذه السياحة تشجيعا في معظم البلدان وخاصة الشباب والطلاب منهم لكي يجدو فرصة لاغناء معارفهم وثقافاتهم والاستجمام في بلدهم أو خارجه .

ت- سياحة المسنين : أصبح تنظيم رحلات للمسنين امرا شائعا ، وذلك من خلال برامج خاصة يغلب عليها التوجه للمواقع الثقافية والطبيعية ، مع تقديم خدمات مبيت رخيصة في مصحات أو بيوت تقدمها الجمعيات الخاصة أثناء العطل .

ث- رحلات التبادل الثقافي وبرامج تبادل زيارة أفراد العائلة : وتنظم تلك الرحلات عن طريق نواد أو هيئات أو بالاتصال المباشر من قبل العائلات أو الأفراد لتبادل الزيارات .

٢. السياحة المرافقة للأنشطة الرياضية : وتتضمن الاشتراك بالفعاليات الرياضية تكون الزيارة فيها بقصد ممارسة مختلف الألعاب والهوايات الرياضية والاشتراك في المسابقات والبطولات الرياضية .

٣. السياحة المرافقة للمداواة والمعالجة : وقد عرفت منذ أن عرف الإنسان إن بعض الأمراض (كأمراض الروماتيزية والصدرية) تشفى بالانتقال إلى أماكن معينة تتميز بمناخ خاص ثم اكتشفت الخواص العلاجية للينابيع المعدنية والسائح في هذه الحالة أما أن يكون مريضا أو ناقها أو في صحة تامة وكل مايريده راحة أعصابه المرهقة وجسمه المتعب وتطول إقامته نسبيا في مكان العلاج ، وتتراوح مدة الإقامة عادة مابين أسبوعين وأربعة أسابيع لهذا يزيد متوسط إنفاق هذا النوع من السائحين عن متوسط إنفاق السائح العادي بمقدار عشر مرات .

٤. السياحة الدينية : وهي التوجه لزيارة الأماكن المقدسة والتاريخية الدينية واهم دافع فيها هو السفر بقصد الحج لمواقع معينة محددة في معظم الأديان وقد يكون معظم الزائرين من المنطقة نفسها أو من نفس البلد وبعض الأماكن تجذب السائحين الدوليين .

٥. السياحة المرافقة للمؤتمرات العلمية والسياسية : تتوضع مقرات المؤتمرات والاجتماعات غالبا في المدن والمنتجعات الكبيرة وهي تجذب شريحة كبيرة نسبيا من السائحين الذين يزورون عادة المعالم السياحية في المنطقة أو البلد أثناء وجودهم .

٦. السياحة الترفيهية (سياحة الاستجمام) : يكون الهدف من ورائها تحقيق الترفيه فقط ، ويقصد بالترفيه أن تحقق الرحلة السياحية الاستجمام والراحة للسائحين ، ويتحقق ذلك من خلال الموقع السياحي الذي يوفر هذه الراحة من خلال مجموعة من الظروف والعوامل التي تحقق للجسم والذهن الراحة المنشودة وتعد السياحة الشتوية والصيفية من أهم أشكال السياحة الترفيهية .

٧. سياحة التسويق : ويكون الهدف من ورائها شراء المنتجات التجارية (كالملابس والأقمشة والأحذية و .....) وغالبا لاتتعدى فترة الزيارة فيها اليوم الواحد ويأتي اغلب السائحين فيها من الدول المجاورة للدولة السياحية .

٨. السياحة البيئية : تؤلف المظاهر البيئية الفريدة من نوعها كالمحميات الطبيعية التي تزخر بالتنوع الحيواني والنباتي والتضاريس الجغرافية ، مناخا سياحيا جذابا في صيغة يمكن أن نطلق عليها اسم (السياحة البيئية) حيث تعتمد السياحة بشكل مباشر وأساسي على عناصر البيئة المحيطة ومفرزات الطبيعة. (نصار،سها جمال ، السياحة والبيئة ، ٢٠٠٩)

ثالثا : خصائص السياحة :

تتكون الصورة السياحية عن طريق معالجة المعلومات من المصادر المتعددة عبر الوقت ويكمن الهدف من تشكيل الصورة السياحية في الدعاية لها في الأسواق المستهدفة بواسطة الجهاز القومي الذي يجب إن يركز على المميزات التي تفرق بين المقاصد المتنافسة ، ويجب أن يكون على وعي تام بخصائص الصورة السياحية ومميزاتها التي تساهم في تطوير الصورة السياحية ، لذلك هناك مجموعة من الخصائص العامة للصورة السياحية التي تكون بمثابة دليل للجهاز السياحي القومي المهتم بإدارة الصورة السياحية ، لذلك هناك مجموعة من الخصائص العامة للصورة السياحية التي تكون بمثابة دليل للجهاز السياحي القومي المهتم بإدارة الصورة السياحية وهي أن :

١. الصورة السياحية تتغير ببطئ .
٢. الصورة السياحية تميل إلى الثبات .
٣. الصورة السياحية ديناميكية .
٤. الصورة السياحية نسبية .
٥. الصورة السياحية لها طبيعة متعددة .
٦. التغيرات في الصور السياحية تعتمد على تقييم الصور الحالية . (داليا محمود تيمور،الوعي ،٢٠٠٨،ص٢٤)

رابعا : العوامل المؤثرة في القطاع السياحي :

بالرجوع إلى أدبيات الصورة السياحية يتضح أن هنالك مجموعة من العوامل تؤثر في تشكيل الصورة السياحية وتتضمن مصادر المعلومات والخصائص الاجتماعية والديموغرافية للسائح حيث يكونان الاثنان الصورة السياحية ، لذلك فان مصادر المعلومات المعروفة بعوامل التحفيز أو عوامل تشكيل الصورة السياحية ، تشير إلى طبيعة مصادر المعلومات المتنوعة وحجمها بالقدر الذي يتعرض له السائح .

- لذلك فان من المقترح اعتبار العوامل التي تؤثر في الصورة السياحية على أنها سلسلة متصلة متكونة من ثمانية عوامل مختلفة ومميزة وباستخدام العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة السياحية ل (Gartner) (1996) بصفتها نقطة للبداية

بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية الديموغرافية التي قدمها باحثون سابقون فان العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة السياحية مقترحة كالأتي :

١. الإعلان .
٢. منظمو الرحلات ووكلاء السفر .
٣. المتحدثون عن المشاهير .
٤. كتاب السياحة والسفر .
٥. القصص الإخبارية والثقافة الشعبية .
٦. الكلمة المنطوقة .
٧. الخبرة بزيادة المقصد .
٨. الخصائص الاجتماعية – الديموغرافية للسائح .

ولابد من التذكير إن تأثير هذه العوامل على الصورة السياحية مرتبط بدرجة تحكم جهاز السياحة القومي في تلك العوامل ومصداقيتها مع السوق المستهدفة . (داليا محمود تيمور، المصدر نفسه ،ص٣٦)

خامسا: مفهوم السائح :

يحظى مفهوم السائح باهتمام الدارسين والباحثين في مختلف التخصصات العلمية (الاقتصادية ، الاجتماعية ، النفسية ، الجغرافية) وفي الأدبيات الحديثة باعتباره الشخص الرئيسي المعني بالسياحة . فعرفته منظمة السياحة العالمية بأنه : أي شخص يسافر إلى مكان مختلف عن بيئته المعتادة اقل اثنتي عشرة شهرا متصلة وذلك لأي غرض من الأغراض بخلاف مزاولة عمل بغرض التكسب (منظمة السياحة العالمية ،(١٩٩٥) . ص ١٠) . ومن هذا التعريف يمكن ان استنباط ثلاث أبعاد هي: (د. محيا زيتون ،٢٠٠٢، ص ١٧)

١. تكون الرحلة لمكان مختلف عن البيئة المعتادة للزائر، مع استبعاد الأشخاص الذين يتكرر انتقالهم بشكل مستمر يوميا أو أسبوعيا للدراسة مثلا أو للتسوق أو لأي غرض أخر .
٢. أن لا تتعدى مدة الرحلة اثنتي عشر شهرا متصلة ، ذلك انه إذا تجاوز هذه المدة يعتبر الشخص من الناحية الإجرائية مقيما .
٣. أن تكون الرحلة لأي غرض غير العمل ، حتى تستبعد الهجرة المؤقتة لغرض العمل من الحركة السياحية.

كما عرفت لجنة خبراء الإحصائيات التابعة لعصبة الأمم عام ١٩٣٧ السائح بأنه :أي شخص يزور بلدا ما غير تلك التي يقيم عادة فيها لفترة لا تقل عن ٢٤ ساعة. (تقرير لجنة خبراء الإحصائيات ، عصبة الأمم ، عام ١٩٣٧)

أما الحلف الدولي للصحفيين والكتاب السياحيين بفرنسا فكان تصوره للسائح بانه : من ينتقل لغرض ما خارج الأفق الذي اعتاد الإقامة فيه ، وينتفع بوقت فراغه لإشباع رغبته في الاستطلاع تحت أي شكل من أشكال هذه الرغبة ولسد حاجته من الاستجمام والمتعة.
(ريان ، درويش ، الاستثمارات السياحية في الأردن ، ٢٠٠٢-٢٠٠٣)
تتفق التعاريف السابقة في أن السائح هو كل شخص يترك مكان إقامته المعتادة إلى أماكن أخرى ، طلبا لإشباع حاجات نفسية وروحية من اجل تجديد نشاطه، أو لأغراض أخرى كتوسيع معارفه، والترفيه عن النفس ، وغيرها من الحاجات التي يسعى السائح لإشباعها من خلال قيامه بالرحلة السياحية سواء داخل بلاده أو خارجها .

المبحث الثالث
"دور المصارف التجارية في تعزيز اهمية القطاع السياحي "

أولا: مصادر التمويل ودورها في دعم المشاريع السياحية :
تحتاج كل منشأة أو مشروع إلى الأموال من اجل إنشاؤها وتطويرها وتحصل على هذه الأموال إما بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية أو المصادر العائلية أو باللجوء إلى الاقتراض من البنوك وفيما يلي عرض لهذه المصادر

١. مصادر التمويل الذاتية أو العائلية : تتمثل هذه المصادر فيما يلي :

أ- المدخرات الذاتية : غالبا ما يلجأ أصحاب المشاريع أو المنشات إلى استثمار أموالهم المدخرة عند بداية أي مشروع ،ويفضلون هذا المصدر من الأموال نظرا لما يسمح لهم من حرية التصرف بإدارة المنشاة والتفرد بصافي الربح إذا ما حققوا نجاحا في نشاطهم (الانصاري ، ٢٠٠٢ :٤٣)، وعدم اللجوء إلى المصادر الأخرى المحفوفة بالمخاطر أو صعوبة الحصول عليها .

ولكن في حالة عدم كفاية المدخرات الذاتية خاصة عند محاولة التوسع في النشاط او عدم توافرها ، فان الشخص الذي يرغب في الاستثمار يلجا الى مصدر اخر يتمثل في موارد الأهل والأقارب والأصدقاء .

٢. الموارد العائلية : من اجل حل مشكلة التمويل لدى الشخص فانه قد يلجا إلى أقاربه أو أهله الذين يوفرون له الأموال التي يحتاجها لإقامة مشروعه ، نظرا لما يتميز به هذا المصدر من بساطه وسهولة في الحصول على الأموال رغم انه قد يواجه بعض المشاكل المرتبطة بكيفية تسديدها وإعادتها لهم لأنه إذا لم يحقق إرباحا وخسر مشروعه فان ذلك يجعل أصحاب الأموال يسعون إلى استردادها ، وبذلك يتدخلون في شؤون المنشاة وقد يفرضون قراراتهم على مالكها ، خاصة وإنهم لاتتوافر لديهم الخبرة الكافية لذلك ، وقد تكون القرارات غير صائبة وبالتالي فإنها سوف تؤدي إلى فشل المشروع والتأثير على نجاحه ، إذا كانت مصادر التمويل الذاتية والعائلية غير كافية لتغطية المتطلبات المالية للمنشأة فإنها تلجأ إلى مصادر خارجية للحصول على الأموال متمثلة بالبنوك التجارية كمصدر تقليدي للتمويل ، والتي تتم وفق شروط وإجراءات معينة .

٣. التمويل من البنوك التجارية :

للبنوك دور أساسي في إمداد الاقتصاد بالأموال اللازمة لتنميته وذلك عن طريق تجميع الأموال من مصادر الادخار المختلفة ، ثم توزيعها على مجالات الاستثمار المختلفة وفق أسس وقواعد معينة سواء في مجال تجميع الأموال أو في مجال توزيعها ، فالبنوك تقوم باستثمار الأموال وذلك بمنحها على شكل قروض للعملاء لإنشاء مختلف المشاريع سواء أكانت جديدة أو من اجل تطويرها .

- أنواع القروض : يمكن تصنيف القروض التي تمنحها البنوك إلى عدة معايير منها تصنيف القروض من حيث النشاط الممول (قروض إنتاجية ، قروض استهلاكية) أو من حيث الغرض من القرض (قروض تجارية ،عقارية ، صناعية ،زراعية .. .) أو حسب الأجل (قصيرة ، متوسطة ، طويلة)أو حسب الضمان (غير مضمونة ، مضمونة).

ثانيا : أهمية المنشآت السياحية واثارها الاقتصادية :
ترى المنظمة العالمية للسياحة ان صناعة السياحة أصبحت من اكبر الصناعات في العالم ، وأصبحت كثير من الدول تعمل على تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال توفير كافة المرافق والمنشات السياحية اللازمة من مطاعم ، فنادق ، مكاتب سياحية وشركات الطيران .. . الخ(الانصاري ، ٢٠٠٢ :٤٣)، من اجل تطوير واقع السياحة وجذب السياح ، لهذه المنشات أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي :
١. تدفق رؤوس أموال أجنبية ونقل التكنولوجيا :
أ- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية : يساهم القطاع السياحي بدرج كبيرة في توفير جزء من النقد الأجنبي للدول المستقبلة للسياح وهذا بدوره يمكنها من الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ خطها التنموية الشاملة ، وتتمثل هذه التدفقات من النقد الأجنبي على مايلي :

- ماتساهم به رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء فنادق ، القرى السياحية ... الخ) .
- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد، فروق تحويل العملة .
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات التي تقدمها المنشات السياحية مثل : الإنفاق في المطاعم ، خدمات الانترنيت ، شراء التحف وغيرها من الخدمات، بالإضافة إلى الإنفاق على شراء السلع الإنتاجية والخدمات من قطاعات أخرى(السيد علي ،١٩٩٨) .
- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين .
- ضرائب على الاستثمارات السياحية بأنواعها .

٢. نقل التقنيات التكنولوجية :
ان نقل التكنولوجيا من طرف الشركات الأجنبية يعتبر من احد المواضيع التي تثير الكثير من الجدل والذي يقوم على عدة محاور رئيسية هي :
١. المستوى التكنولوجي الذي تجلبه هذه الشركات ومدى ملائمته مع التغيرات الداخلية للدولة مثل مدى توفير المهارات اللازمة لتشغيل الأجهزة أو المعدات والأنظمة

المختلفة للإنتاج ، مدى ملائمة طرق تقديم وتسويق المنتوج مع المعتقدات والقيم الثقافية للبلد .

٢. الآثار الناجمة عن استخدام التكنولوجيا على العمالة وعلى ميزان المدفوعات .

٣. الآثار السلبية على المشروعات الوطنية إذا لم تكن قادرة على مواكبة هذه التطورات التكنولوجية .

لكن رغم كل هذا فان السماح لهذه الشركات الدولية من الدخول للاستثمار في المشاريع السياحية يمكن أن يحقق درجة كبيرة من التقدم التكنولوجي من خلال مايلي :

١. نقل فنون أنظمة الإدارة الحديثة المتعلقة بالفنادق وغيرها من المنشات السياحية .

٢. إدخال تجهيزات جديدة يمكن استخدامها أما في تسهيل تقديم الخدمات السياحية أو إنتاج سلع صناعية للإغراض السياحية .

٣. تطوير وتحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية بإتباع برامج تدريب للقوى العاملة .

٤. القيام ببحوث والتنمية والتحديث في المجالات المختلفة للنشاط السياحي .

٥. القيام بأعمال التنقيب عن الآثار وترميمها .

بالإضافة إلى هذه المزايا هناك مزايا أخرى ناجمة عن وجود هذه الشركات مثل إمكانية الشركات الوطنية من الاستفادة منها بالأخذ بالطرق الحديثة في بيع الخدمات السياحية أو تطوير أنظمتها وتطبيق نظم الإدارة ألحديثه حتى تستطيع الاستمرار في سوق الخدمات

٣.خلق فرص العمل:

- التوسع في إقامة مشروعات سياحية وكذلك المشروعات التكميلية الأخرى المرتبطة بها سواء كانت بمساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني ، فان ذلك يساعد في خلق فرص عمل جديدة سواء أكانت هذه العمالة مباشرة أو غير مباشرة(السيد علي ،١٩٩٨) ، وتتمثل العمالة المباشرة في الإفراد العاملون في المنشات المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي كالفنادق فهي تحتاج إلى يد عاملة معتبرة وتشغيل نسبة كبيرة من عمال بسطاء ، موظفين ، باحثين مختصين وخبراء للقيام بالدراسات الأولية لعملية الانجاز والتهيئة والتجهيز الداخلي للفندق ، هذا مايؤدي أيضا إلى إتاحة فرص عمل غير مباشرة وهي التي توفرها مئات الصناعات المغذية لصناعة السياحية سواء في مرحلة الإنشاء كشركات المقاولات ، والبناء أو مرحلة التجهيز بالأثاث والأرضيات والديكورات وأجهزة المطابخ والمصاعد .... الخ ، او في مرحلة التشغيل حيث تزودها بمختلف المنتجات التي تحتاج إليها المنشات السياحية من مختلف أنواع الطعام والشراب وكذلك تجهيزات الإقامة ... الخ .

٤.تنمية المهارات الإدارية وخلق طبقة جديدة من المديرين :
صناعة السياحة تتطلب طبقة إدارية تتوفر على خبرات ومهارات من طبيعة خاصة قد لاتتوافر في المنظمات الصناعية والتجارية الأخرى هذا مايدفع القائمين على صناعة السياحة بتعليم الأفراد العاملين وتدريبهم في مختلف المجالات المرتبطة بالسياحة من اجل زيادة كفاءتهم وإلمامهم بالعمل وتطوير مهاراتهم وترقيتهم ، عن طريق إقامة وإنشاء معاهد وكليات علمية وتدريبيه وإرسال البعثات إلى الخارج ، بهدف تغطية مختلف المنشات السياحية بالقوى العاملة المدربة ، لان نجاحها وتنميتها مرتبط على ماتعتمد عليه من مهارات إنسانية تختلف عن مهارات التعامل .
كما انه لايمكن تجاهل الآثار التي تحدثها زيادة فرص العمل على الفرد والأسرة والمجتمع ككل كانخفاض البطالة وما يترتب عليه من ارتفاع لمستوى الرفاهية للمجتمع ، وغيرها من المنافع والآثار الايجابية الأخرى .

٥.خلق علاقات اقتصادية بين القطاعات الاقتصادية والخدمية وقطاع السياحة :
إن إنشاء مشروعات أو تطوير المشروعات الحالية يؤدي إلى ظهور مشروعات أخرى جديدة تمارس نشاطات اقتصادية وخدمية معينة يزداد الطلب عليها نتيجة زيادة نشاط الحركة السياحية ، وزيادة الطلب السياحي هذا بدوره يساهم في تحسين دخل التجار الحرفيين وأصحاب الفنادق أو المطاعم ، لان السائح عند إقامته يستهلك عدة مواد : مثل المواد الغذائية والعطور،الجرائد والمجلات ، التحف التذكارية والحلي التقليدية مما يعود بالأرباح على المنتجين والتجار ويساهم في استمرار نشاطهم وتحسين مستوى معيشتهم، والتوسع في أعمالهم أو خلق مشروعات جديدة .

٦.تحقيق التوازن الإقليمي :
في حالة قيام الدولة بتوزيع المشاريع السياحية على مختلف أقاليمها خاصة المتخلفة منها ، سواء أكانت هذه المشاريع ملكا لها أو مشاريع وطنية خاصة أو أجنبية ، فان ذلك سوف يؤدي الى تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأقاليم من خلال تحسين مستوى المعيشة للسكان عند خلق فرص عمل جديدة ، استغلال الموارد الطبيعية لهذه الأقاليم ورفع المستوى الحضاري والعمراني لها ، وإعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية الخ .. . ، وبهذا يمكن من تحقيق التوازن الإقليمي بين المناطق المتطورة وغير المتطورة ، أو بين المناطق الحضرية والريفية داخل الدولة .

٧. تحسين ميزان المدفوعات :
إن تدفق رؤوس الأموال سواء أكانت وطنية أو أجنبية في مشروعات سياحية ، تنجم عنها إيرادات للدولة تكون في شكل ضرائب على هذه المشروعات ، أو رسوم تحصلها من السائحين مقابل منحهم تأشيرات الدخول إلى البلاد ، كما إن خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية وما يمكن تحقيقه من منافع نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة ومختلف القطاعات الأخرى الداخلية ، كل هذه المنافع تؤدي بالضرورة إلى زيادة إيرادات الدولة من السياحة وبالتالي تحسين في ميزان المدفوعات .

٨. زيادة القيمة المضافة والناتج القومي :
إن المنافع السابقة التي تم ذكرها من دفع أجور للعاملين في المنشات أو المشروعات السياحية ، والأرباح والمداخل التي تحققها لملاك المشروعات والتدفقات المالية الأخرى ، بالإضافة إلى إنشاء مشاريع جديدة ، وإمكانية تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية وقطاع السياحة .. . الخ .
كل هذا سيؤدي إلى زيادة ملموسة للقيمة المضافة والناتج القومي للدولة .

ثالثا : مشاكل تمويل الاستثمار السياحي :
يسفر عادة تحليل وتقييم البنك لدراسة الجدوى ألمقدمه له من إدارة المشروع طالب التمويل عن بعض ملاحظات تتفاوت في أهميتها وفي درجة تاثيرهاعلى قرار البنك بشان التمويل (اسماعيل ،١٩٩٥ :٢٨٦) ، فقد يتضح من مراجعة بنوك بنود التكاليف الاستثمارية للمشروع انه لم يأخذ في الاعتبار بطريق السهو أو الخطأ تكلفة بعض العناصر ، أو إن بعضها قد قدر بأقل من الواجب ، أو انه لم تتخذ الاحتياطات المناسبة لاحتمال ارتفاع الأسعار وفقا للمؤشرات الاقتصادية المتاحة ومن أمثلة ذلك عدم إدخال مصروفات التدريب وتجارب التشغيل بدقة ضمن مصروفات ما قبل التشغيل أو عدم الأخذ في الحسبان تكلفة إنشاء مباني سكنية أو وسائل انتقال للعمال رغم بعد موقع المشروع أو عدم توافر سبل ميسرة للمواصلات ، أو تقدير تكاليف توصيل المرافق العامة للمشروع بأقل من اللازم ، أو عدم الاحتياط المناسب للارتفاع أسعار تكلفة بعض الأصول كالمباني و الانشات والمعدات أو لمواجهة تقلبات أسعار الصرف للعملات المستخدمة في سداد قيمة الآلات في حالة الشراء
بعملات غير عملة القرض المطلوب للمشروع أو ، عدم الدقة في حساب فئات الرسوم الجمركية المستحقة على الأصول المستوردة من الخارج ، أو تقدير تكلفة التمويل بأقل من الواجب(شحتة ، ١٩٩٦ : ١٧١) وقد تبين وجود اختلاف في هيكل التمويل لتغيير حجم التكلفة الاستثمارية الأمر الذي قد يتطلب تعديل حجم كل من الأموال المطلوب اقتراضها وتلك الممولة من أصحاب المشروع للوصول إلى علاقة مقبولة من الناحية

التمويلية، وفي مجال مراجعة إيرادات المشروع قد تبين أن هناك مغالاة في تحديد سعر بيع منتجات المشروع أو أن دراسة السوق لم تأخذ في الاعتبار بدقة ظروف المنافسة من بعض المشروعات التي على وشك الافتتاح وقد يكون هناك تفاؤل في حساب تدرج الطاقة الإنتاجية للتشغيل على مدار العمر الإنتاجي للمشروع أو خطأ في احتساب تكاليف التشغيل .

وتطلب الأمر من البنك في الأحوال السابقة وما يماثلها تصويب دراسة الجدوى المقدمة إليه في ضوء توصل إليه فحصه من ملاحظات وفي بعض الحالات يعاد حساب التكاليف الاستثمارية للمشروع وهيكل التمويل وتصوير قوائم الدخل والتدفقات النقدية ويتبع إجراء هذه التعديلات إعادة حساب المؤشرات المختلفة للربحية وأهمها إيجاد الفترة الزمنية لاسترداد التكلفة الاستثمارية للمشروع والقيمة الحالية لصافي التدفقات بمعدل خصم بعكس تكلفة الفرصة البديلة وحساب معدل العائد الداخلي للاستثمار(عبيد ، ١٥٦)

تواجه البنوك مشكلة الاختيار عند اتخاذ القرارات التمويلية والمفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة أخذة في الاعتبار ما تسعى إليه من استخدام الموارد المتاحة بكفاءة لانجاز اكبر عدد من الأهداف المطلوب تحقيقها في ظل السياسة الاستثمارية والأوليات المحددة لها وكلما جاءت القرارات الاستثمارية التي تتخذها هذه البنوك سليمة كلما أدى ذلك إلى نجاح عملية التنمية ومن اجل ذلك فإنها تعتمد أساسا على دراسات الجدوى لتقييم المشروعات وتحليل ربحيتها.

رابعاً : الجانب العملي

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان المرفقة طياً نسخة نص سجلت و تتضمن مجموعة من الاسئلة التي تصب في بيان الاهمية الحقيقة لتمويل القطاع السياحي من قبل المصارف التجارية ووزعت الاستمارة البالغة (٥٠) استمارة على المختصين وكانت الاجابات بالشكل الموضح في الجدول رقم (١)

يوضح الجدول (١) توزيع اجابات الافراد نحو المحور الاول من الاستمارة والمتمثل في دور المصارف التجارية في تعزيز اهمية القطاع السياحي من خلال اعتماد الوسط الحسابي والنسبة المئوية والانحراف المعياري .

جدول (١)

وصف اجابات عينة البحث حول فقرات التالية

ت	الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
١	يعتبر القطاع السياحي من القطاعات المهمة في رفع مستوى التنمية في القطر	٧	٣٥ %	١٢	٦٠ %	–	–	١	٥ %	–	–	٤.٢٥	١.٣٩٠
٢	يؤدي لمصرف التجاري دوراً بالغاً في تمويل النشاط السياحي	٦	٣٠ %	٦	٣٠ %	٤	٢٠ %	٤	٢٠ %	–	–	٣.٧	١.١٠٥
٣	يمكن تعزيز اهمية القطاع السياحي من خلال تعزيز اهمية المصارف التجارية	٥	٢٥ %	٩	٤٥ %	٣	١٥ %	٣	١٥ %	–	–	٣.٨	١.٤٨٦
٤	تساهم المصارف التجارية في زيادة اهم الانشطة الاقتصادية المختلفة بعضها النشاط السياحي	١٠	٥ %	٩	٤٥ %	–	–	١	٥ %	–	–	٤.٤	١.٢٦٧
٥	تساعد الانشطة السياحية في اي بلد على تقليل الاعتماد على التمويلات الخارجية واعتماد التمويلات المحلية بدلاً من ذلك	٤	٢٠ ٥	٩	٤٥ %	٣	١٥ %	٣	١٥ %	١	٥ %	٣.٦	١.٣٥٦
٦	قلة الاهتمام بالأنشطة السياحية في العراق تعتبر احد المسائل التي تحي القطر ويمكن من خلال المصارف التجارية	٧	٣٥ ٥	٨	٤٠ %	٤	٢٠ %	١	٥ %	–	–	٤.٠٥	١.٥٨١
الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام												٣.٩	١.١

من خلال الجدول اعلاه نلاحـظ بان الفقرة (١) والخاصة (يعتبر القطاع السياحي من القطاعات المهمة في رفع مستوى التنمية في القطر) على اعلى وسط حسابي وقد بلغ (٤.٢٥) وبانحراف معياري (١.٣٩٠) ويدل على انسجام اجابات عينة البحث حول الفقرة وقد كانت نسبة الانفاق لعينة البحث حول الفقرة (٦٥ %) وحصلت الفقرة (٥) الخاصة بـ (تساعد الانشطة السياحية في اي بلد على تقليل الاعتماد على التمويلات الخارجية واعتماد التمويلات المحلية بدلاً من ذلك) على ادنى وسط حسابي قد بلغ (٣.٧) وبانحراف معياري (١.٣٥٦) ويدل هذا انسجام اجابات عينة البحث حول الفقرة ، وقد بلغت نسبة الاتفاق (٤٦%) وقد بلغ الوسط الحسابي العام لبعد تشخيص المعرفة (٣.٩) وبانحراف معياري (١.١) أعلى من الوسط الفرضي (٣) وهذا يدل على دور المصارف التجارية في تعزيز اهمية القطاع السياحي .

" الاستنتاجات والتوصيات "

الاستنتاجات :

إن هذه الدراسة والتي تم التناول فيها دور المصارف التجارية في تمويل المشاريع السياحية فقد تم الوصول إلى عدة نتائج نذكر منها :

١. مهما اختلف نوع المشروع السياحي إلا انه يتطلب تمويله من طرف المصارف التجارية .
٢. تعد السياحة من أهم مكونات الاقتصاد الوطني ولها تأثيرات واسعة في الاقتصاد تبدأ من زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الدخول وزيادة حصيلة النقد الأجنبي ، فضلا عن كونها نشاط أنساني يستحق الدعم والتشجيع من قبل الجميع باعتبار السياحة نشاط يكمل سائر الانشطه الاقتصادية والاجتماعية للبلد .
٣. تؤثر السياحة على حركه إقامة المشروعات العامة كالطرق والنقل والمواصلات وتخطيط المدن ومد حركة العمران إلى كثير من المناطق البعيدة من المدن ، وان المشروعات السياحية من أكثر المشروعات الإنتاجية جذبا لرؤوس الأموال للمستثمرين الأجانب والمحليين ، وذلك نتيجة كون السياحة نشاط مركب ويتضمن مجالات مختلفة لاستثمار ، وان الاستثمارات السياحية بحاجة دائمة إلى دعم وتطوير قوانين وأنظمة الاستثمار وضرورة توفير المناخ الملائم وإزالة جميع العوائق الإدارية والنقدية وتقديم التسهيلات والخدمات اللازمة .
٤. إن للسياحة قابلية وقدرة على توفير فرص العمل تفوق بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى لكون النشاط السياحي هو نشاط خدمي يعتمد بالدرجة الأساس على عنصر العمل ، وان الدخل الناتج عن النشاط السياحي لا تتوقف أثاره عند حدود القطاع السياحي وإنما تمتد إلى بقيه القطاعات الاقتصادية الأخرى المجهزة له
٥- تشير دراسة إلى تردد المستثمرين في الاستثمار في القطاع السياحي بسبب تعقد مقارنه مع القطاعات الأخرى مثل الصناعة والتجارة وضعف المحفزات والتشجيع إجراءات وتعليمات وقرارات وزارة السياحة فضلا عن ارتفاع درجة المخاطرة في هذا القطاع وعدم تطبيق قانون الاستثمار .

التوصيات :

على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية :

١. العمل على تطوير الخدمات التي تقدمها المصارف العاملة في العراق لتدخل في نطاق المصارف الشاملة بمفهومها البناء والمتطور .

٢. يتطلب من المصارف العاملة في العراق مواكبة التطورات المصرفية العالمية من خلال السعي إلى إنشاء مصارف شاملة بموارد مالية كبيرة وكفاءات بشرية متميزة قادرة على القيام بالعمل المصرفي الاستثماري أو إنشاء وحدات أو دوائر متخصصة في هذا النوع من العمل المصرفي داخل المصارف الحالية .

٣. ضرورة أن تقوم المصارف العاملة في العراق بدور مهم وبارز في مجال تمويل الاستثمار السياحي ، وذلك بتوفير التمويل طويل الأجل ومتوسط الأجل مع ضرورة الاهتمام بجدوى المشروع السياحي والتدفق النقدي له أكثر من الاهتمام بالضمانات التي يقدمها .

٤. تطوير الخدمات المقدمة للزوار والارتقاء بها إلى المستويات العالمية في الفنادق والمطاعم .

٥. يتوجب على المصارف العاملة إقناع المستثمرين في القطاع السياحي بالتعامل معها بهدف الحصول على التمويل بدلا من لجوئهم إلى المشاركة مع مستثمرين آخرين ، وذلك بتخفيضها لأسعار الفائدة على القروض المقدمة منها وعدم المبالغة في الضمانات البنكية والتأمينات على القروض وزيادة فترة السداد، وتخفيض أقساط السداد ، وتسهيل الإجراءات الروتينية .

٦. العمل على تطبيق قانون الاستثمار الجديد ، نظرا لاحتوائه على محفزات تجذب المستثمرين للاستثمار في كافة القطاعات ومنها القطاع السياحي ، علاوة على ضرورة تقديم وزارة السياحة التسهيلات اللازمة لهؤلاء المستثمرين لمواصلة أعمالهم في القطاع السياحي .

" المصادر "

١. الكتب باللغة العربية :

١. أسيا محمد إمام الأنصاري ، إبراهيم خالد عواد ، إدارة المنشآت السياحية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء ، عمان ، ٢٠٠٢ .
٢. خربوطللي ، صلاح الدين ، السياحة المستدامة ، دليل الأجهزة المحلية ، الطبعة الأولى ، دار الرضا ، دمشق سوريا ،٢٠٠٤ .
٣. خربوطللي ، صلاح الدين ، السياحة صناعة العصر ، الطبعة الأولى ،دار حازم ،دمشق سوريا ، ٢٠٠٢ .
٤. داليا محمود تيمور،الوعي السياحي والتنمية السياحية ، مؤسسة شباب الجامعة ،٢٠٠٨ .
٥. د. محيا زيتون ، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية وخاطر الهدر ، القاهرة ، دار الشروق ،٢٠٠٢ .
٦. رشاد العطار، النقود والبنوك ، دار صفاء ،الطبعة الأولى ،٢٠١٠ .
١. ريان ، درويش ، الاستثمارات السياحية في الأردن ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .٢٠٠٢-٢٠٠٣.
٧. سامر جلدة ، البنوك التجارية والتسويق المركزي ، دار أسامة ،الطبعة الأولى ،٢٠٠٩ .
٢. محمد أمين محي الدين السيد علي ، إدارة الفنادق ورفع كفاءتها ، الطبعة الأولى ، دار وائل . عمان ، ١٩٩٨
٨. محمد عثمان إسماعيل ، التمويل والإدارة المالية في المنظمات والإعمال ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٩٥ .
٩. محمد عزت ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى .
١٠. مصطفى رشدي شيحة ، اقتصاديات النقود والمصارف والمال ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ،١٩٩٦.

٢. الرسائل و الاطاريح الجامعية :

١. رحاب حسين جواد ، إدارة الجودة الشاملة في القطاع السياحي ، رسالة ماجستير في علوم إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،٢٠٠٢.

٣. المجلات العلمية :

١. نصار،سها جمال ، السياحة والبيئة ، جريدة تشرين ، سوريا ، ٢٠٠٩
٢. هيئة السياحة ، النشرة السياحية ، العدد ٣ ، العراق ، ١٩٩٩

٤. التقارير والإحصائيات :
١. تقرير لجنة خبراء الإحصائيات ، عصبة الأمم ، عام ١٩٣٧.
٢. السياحة العالمية ، مفاهيم وتعاريف لإحصاءات السياحة ، دليل فني رقم ١ ،(١٩٩٥).

ت	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	لا أوافق بشدة
١	يعتبر القطاع السياحي من القطاعات المهمة في رفع مستوى التنمية في القطر					
٢	يؤدي المصرف التجاري دوراً بالغاً في تمويل النشاط السياحي					
٣	يمكن تعزيز اهمية القطاع السياحي من خلال تعزيز اهمية المصارف التجارية					
٤	تساهم المصارف التجارية في زيادة اهم الانشطة الاقتصادية المختلفة بعضها النشاط السياحي					
٥	تساعد الانشطة السياحية في اي بلد على تقليل الاعتماد على التمويلات الخارجية واعتماد التمويلات المحلية بدلاً من ذلك					
٦	قلة الاهتمام بالأنشطة السياحية في العراق تعتبر احد المسائل التي تحي القطر ويمكن من خلال المصارف التجارية					